التكفير والعنف

د. محمد الطالبي

في طليعة منظري شرعية العنف السياسي، لا حاجة إلى التذكير، بالخوارج الذين يبررون كلهم، بفروق بينهم، شرعية الخروج بالسيف على من يعتبرونه إماماً ظالماً، وأشدهم تصلباً في هذا الميدان وأمعنهم في سفك الدماء الأزارقة الذين كانوا يكفرون من لم يهاجر إليهم ولم ينضم إلى صفوفهم ولم يعتنق مبادئهم ومنها الامتحان بالاستعراض، أي بعرض مخالفيهم على حد السيف بما في ذلك الأبناء والنساء. ولبلوغ أهدافهم وجد الخوارج أنفسهم مضطرين، لشدة مطاردة السلطة لهم والقسوة عليهم، إلى تنظيم العمل السري ـ كما فعل الشيعة على اختلاف نزعاتهم أيضاً ـ وتنظير ذلك وتبريره شرعاً خاصة عن طريق جملة من المبادئ المحورية التي يطلقون عليها في مصطلحاتهم أسماء: البراءة والولاء، والتقية والكتمان، والقعود والخروج، الخ...(انظر في ذلك:

M. Talbi, la conversion des Berbéres au Harigisme ibàdito-sufrite et la nouvelle carte politique du Maghreb au II /VIII siécle, dans études d`histoire Ifrigiyenne

ولم يقتصر تكفير الخصوم والمخالفين عموماً، وما يتبع ذلك من شرعية سفك دمائهم وتنظير العنف الديني/ السياسي وتبريره، على الخوارج والشيعة فقط. بل أسهم في ذلك أهل السنة أيضاً بقسط وافر، فلنذكر، دائماً على سبيل المثال فقط واكتفاء بالقل عن الكل، بان الإمام الأوزاعي (توفي ١٥٧/٧٧٤) ـ رحمه الله! ـ الموالي لبني أمية أفتى باستحلال دم غيلان الدمشقي ـ لأنه كان يقول بالقدر؟! ـ فنفذ فيه هشام ابن عبد الملك (١٠٥ـ١٢٥/٧٢٤ ـ ٧٤٣) حكم الإعدام... عملا بالشريعة وتقربا لله تعالى! وأما إمام دار الهجرة، الإمام مالك (توفي ١٧٩/٧٩٦)، فإننا نكتفي بما رواه

عنه صاحبه ابن القاسم قال: قال مالك في الأباضية والحرورية وأهل الأهواء كلهم: ((أرى ان يستتابوا، فإن تابوا وإلا قتلوا)) (سحنون، المدونة الكبرى، ط مصر ١٣٢٣ هـ ج٢ص٤٧). فما الرأي لو طبقنا الشريعة، كما وردت على لسان مالك في المدونة، في الاباضية اليوم، وفي ((أهل الأهواء)) كلهم من أبناء عصرنا؟! مهما يكن الأمر فإن إبراهيم الثاني الأغلبي (٢٦١ـ ٨٧٥/٢٨٩ـ٩٠٢) لم يكن مخالفاً للمذهب المالكي، الذي أصبح الغالب في عصره، عندما أباد أباضية جبل نفوسة بجنوب إفريقية، مسهما، بعد استتابتهم، في قتلهم صبراً بيده (M. Talbi, I`emirat Aghlabide, Paris ١٩٦٦, p٣٠٢) كل ذلك احتساباً لله تعالى وحباً فيه! وكانت ذنوب إبراهيم الثاني شنيعة جداً وكثيرة فكان في حاجة أكيدة إلى التكفير عنها، ورب عذر أقبح من ذنب! ويروى بالتواتر وبصيغة المدح ان مالك كان يرى قتل الثلث لإصلاح الثلثين، فإن صح ما يروى، فهذا رقم قياسي في الكليانية اللاهوتية يحسده عليه منظرو ((العنف الثوري)) في كل العصور، ومبررو التصفيات الجسدية في كل زمان ومكان... وتلك أمثلة قليلة من ممارسة العنف السياسي وتبريره باسم الدين، وتحت مظلته ومن وراء ستاره، طرداً وعكساً، فعلاً ورد فعل، عملاً بنظرية التكفير والهجرة التي لم تولد اليوم.

والمشكل ان الازارقة، والإمام الأوزاعي، والإمام مالك، وابن ياسين، وابن تومرت ومن لف لفهم، كانوا كلهم يعتقدون، في إخلاص نية وصدق طوية، انهم يدعون إلى الأمر بالمعروف وينكرون المنكر! أي معروف وأي منكر؟ فمن يشك في إخلاص مالك وورعه وتقاه؟! ومما يلطف من حدة مواقفه شعوره القوي بحدوده. يروى عنه انه كان يقول: ((كلنا مخطئ إلا صاحب هذا القبر)) مشيراً إلى قبر الرسول، وهذا ما يحبب إليّ في النهاية مالك الإنسان، عندما نرفع عنه ركام القداسة التي شلت حرية الفكر.

المشكلة تكمن هنا، تكمن في القضايا الضميرية، وما يتبعها من قناعات تتحول إلى دعوة للعنف، عندما يفقد الإنسان الشعور بمحدوديته وبانه معرض للخطأ. فأنا لا أشك لحظة واحدة في ان السيد قطب كان مخلصاً لضميره ولما اقتنع به انه، لا حق فقط، بل الحق... لكن هذا الإخلاص، وهذا الاقتناع، في مجتمع لا يقبل الحوار

والتعددية وحق الاختلاف في الآراء والعقائد والسلوك، انطلاقاً من محدودية الإنسان التي فطره الله عليها، يجعل كل الاتجاهات تتوتر إلى حد الخروج من مستوى الصراع العقلاني الذي ينير سبيل الحق، إلى ممارسة الإرهاب الفكري والجسدي والدعوة إلى العنف، وتنقلب إلى كليانيات تغتال العقل والجسد معاً، دم قميص عثمان فتح باب الفتنة الكبرى، ولم يكن دم السيد قطب، الذي عذب وحوكم وأعدم في ظروف غامضة، بأقل تأجيجاً للحقد، في قلوب أصحابه، من دم قميص عثمان.

ان المؤرخ لا يستطيع التحقيق والتحليل في وقائع الحاضر، التي ترجع بالنظر إلى علماء الاجتماع وعلماء السياسة، لكن تحقيقه في التاريخ وتحليله له مفيد لكلا الفريقين على السواء، وهذا ما حاولناه. المؤرخ لا يدخل الميدان إلا بعد عشرات السنين، عندما تهدأ الأعصاب، وتنتهي أو تقل التوترات، وتتوفر المعطيات المحايدة التي تمكن من البحث النزيه، والتحليل الهادئ، وبذل الجهد من أجل الموضوعية. كل ما أستطيعه إذن، عندما أفكر في الحاضر بحكم استحالة الانسلاخ منه، هو أني ألاحظ أننا نعيش في مجتمعنا العربي الإسلامي عموماً في أوضاع ترفض الحوار، ولا تقبل احترام الغير كما هو وكما يريد ان يكون، وسرعان ما ندخل في صراعات وتوترات عنيفة. كل موظفو الإسلام ـ ان كان مسلماً ـ لاتجاهه، هذا هو واقع الإسلام السياسي الذي يعاني من التلجيم والكبت، كما يعاني من وسوسة الكليانية ورواسبها فيه، فيعمد إلى الإرهاب والسرية، ولكل هذه جذور عميقة في بعيد وقريب تاريخنا الذي فيه، أو في ما يعكسه منه خيالنا، يسبح، عن شعور ودون شعور، ضميرنا الفردي والجماعي، ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً ان تحليل المؤرخ ـ وفي هذا المستوى تتنزل محاولتنا ـ في وسعه ان يساعدنا إلى حد بعيد على التخلص من الرواسب الدفينة في أعماقنا، والتي تحول دون إرساء مجتمعنا على أساس الحوار النزيه والاحترام المتبادل، حتى يكون المعروف حقاً معروفاً.

وفي النهاية فإن السؤال الذي ألقيه على نفسي في كآبة شديدة إلى حد القلق ـ ولا مانع من ان يلقيه كل على نفسه ـ هو هذا: لقد تألم المسلمون كثيراً في الماضي

من التوظيف السياسي للإسلام، فخدموا من خدموا، وعارضوا من عارضوا، واتخذوا من الدين مقافز للسلطة، وركبوه مطايا يحدوها حادي التكفير والهجرة، فتفرقت بهم السبل... فهل سنبقى على هذه الحالة إلى الأبد؟؟ أم هل سنعتبر بالتاريخ ـ وقد أراده مسكويه تجارب وابن خلدون عبراً ـ فنقطع عما تألمنا منه، وشق صفوفنا، وفرق فرقنا إلى حد تكفير بعضنا البعض، واستحلال دمائنا، ثورة وردعاً، بأوجه يعسر حصرها؟ وهل من المعقول ان نقرأ اليوم، في جريدة واسعة الانتشار، مقرها الأساسي (Main Office) بلندن، وتحمل اسم «المسلمون» ما نصه بقلم (دكتور) يدعى العدوي: «لابد من تطبيق حد الردة لإغلاق باب الشياطين»، ويعني ذلك من يعتبرهم بمقياسه ملحدين، مضيفاً: «فالكلام عن حرية التدين محددة بما يراه علماء الدين أنفسهم» وعلماء الدين، وهنا يربض الخطر المزعج والمتربص بأقدس الحريات، يرون إلى اليوم، وبالإجماع، قتل المرتد ما لم يتب! (انظر المسلمون ـ السنة السابعة ـ العدد ٣٣٣، ٢٤رمضان ١٤١١/١٢/٤/١٩٩١ـ ص٣) في حين انه لا نص البتة من قبيل قتل المرتد في القرآن، وقد روينا نماذج من تاريخنا في هذا الصدد، فأهلاً وسهلاً بدواوين التفتيش وانتصاب المشانق لو انتصرت الدعوة إلى قتل المرتد...! فأين نحن من أبسط حقوق الإنسان؟ فالمهددون بالقتل علانية، أليس من حقهم المشروع ان يحولوا، بكل الوسائل التي تمليها «حرارة الروح»، دون اعتلاء جلاديهم منصة السلطة! فمن يلومهم على الدفاع عن حياتهم قبل خروج التهديد من القول إلى الفعل، وقبل ان يلمسوا حبل المشنقة في أعناقهم؟ وعندما يملي التكتيك على البعض ان يلينوا كلامهم، أليس من الحذر المشروع ان ينسبوا في كل ذلك إلى التقية والكتمان، والقعود المؤقت، في انتظار البروز والظهور، اقتداء بمن نظروا للعنف والسرية في سالف تاريخنا؟ ما لم تحدث ثورة في عقليتنا، يتبعها تجديد جذري لفكرنا الديني، تبقى الحيرة ويبقى السؤال. أما أنا كمسلم، فإني أذكر قوله تعالى: **﴿لا إِكْرَاهَ فِي الدِّين﴾** (البقرة: من الآية ٢٥٦)، وقوله: **﴿وَلا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلا عَلَيْهَا وَلا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾** (الأنعام: من الآية ١٦٤)، وقوله: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا**

﴿كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (المائدة:١٠٥)، وقوله: **﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾** (فصلت: من الآية ٣٤).

هذا هو هدي القرآن، المسلم يدفع في كل شيء «بالتي هي أحسن» ويفوض الأمر إلى الله، مرجعنا جميعاً إليه، فيقضي بيننا فيما فيه نختلف. وكان نبينا أخلاقه القرآن، وعلى هذه القاعدة فالأمر بالمعروف، بالنسبة لي، توسط بين تطرفين: في طرف الانغماس في عدم الاهتمام وعدم الاكتراث واللامبالاة إلى حد الانطواء في راحة الأنانية، انطواء دودة القز في دفء فيلجتها، وتفضيل رفاهة الجلوس على الربوة، أي الاستقالة أمام الفساد وقوى الشر، مما يؤدي إلى انخرام المجتمع، وضياع الخير، وتقويض تضامن الأمة. وفي الطرف المقابل المغالاة في الإنكار إلى حد الاعتداء على حرية الغير، وسلبه حقه في تقرير مصيره، واختيار أسلوب حياته، مما يؤدي إلى القهر والإكراه، وفي خاتمة المطاف إلى ممارسة الإرهاب والعنف. وقد حذرنا الرسول، الذي كما أشرنا كانت أخلاقه القرآن من كلا التطرفين، فنبهنا «ان الدين النصيحة»، وان «الأعمال بالنيات»، وان «الأمة كالجسد الواحد» كما نبهنا ان «المسلم من سلم الناس من يده ولسانه» وقد قال الجاحظ «لكل مقام مقال»، فلكل حالة أساليبها في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولكل جيل وعصر موازينه، ونحن نعترف ان المعادلة ليست يسيرة، فالحياة مع الناس تستوجب من أعلى الهرم إلى أسفله تنازلات عادلة ومتوازنة، وتعديلات متواصلة. والقاعدة تبقى في كل الحالات التعايش السلمي على أساس تبادل الاحترام، حتى تزدهر الطاقات الكامنة في الإنسان، في كل إنسان، والناس كلهم عيال الله.

ان التاريخ لا «يتحدث عن تصادم بين المسلمين والأقليات انطلاقاً من مفهوم أهل الذمة في إطار المجتمع الإسلامي» إنما التصادم العنيف والمسلح كان داخل الأمة الإسلامية بين نزعات دينية مختلفة، أو بين القبائل والأجناس المتعادية، أو بين ذوي الطموحات السياسية المتعددة، ولم تشارك الأقليات غير المسلمة في هذا التصادم الذي أعتبره غريباً عنها ولا يهمها، ولم تنسج على منواله.

ان قضية أهل الذمة لم تتنزل قط في مستوى التصادم المسلح والثورات على

أساس ديني في العصر الوسيط. كان نظام الذمة عموماً مقبولاً من طرف المنسحب عليهم بقدر يزيد ويقل تسامحاً وعدلاً. وأما تقسيم الفضاء الاجتماعي ـ الديني إلى مسلمين وغير مسلمين، فقد كان أمراً طبيعياً لا يثير، في زمانه، تساؤلات أخلاقية، ولا قلقاً فلسفياً، ولا حرجاً سياسياً. كان كل ينتمي إلى مجموعته الدينية بصفة آلية فطرية كما ينتمي المرء إلى أسرته. بل بقي هذا الشعور سائداً إلى عهد قريب جداً منا عشته في طفولتي. الجنسية (nationalité) على أساس الانتساب السياسي إلى تراب ووطن مفهوم حديث نسبياً لا أثر له في معاجمنا القديمة. يجب إذن ان نتجنب إسقاط الحاضر على الماضي. كان المسلم حيث ما حل في وطنه، ولا يطلب منه ان يتجنس بجنسية الوطن الذي حل به ليتمتع بحقوقه المدنية كاملة. ومثال ابن خلدون ـ الذي ندعوه اليوم بالتونسي إسقاطاً لمفاهيمنا الحديثة على الماضي ـ بليغ في هذا الصدد. كان يعتبر نفسه عربياً حميرياً، في وطنه حيث ما حل في دار الإسلام. ونفس الشيء يمكن ان يقال في المسيحي واليهودي. وكل يعلم اليوم ان كل يهودي حل بإسرائيل إسرائيلي بدون اعتبار إلى «جنسيته» القادم بها في جواز سفره إنما «الجنسية» هي الهوية اليهودية. وأنا أذكر جيداً اننا، عندما كنا أطفالاً في المدارس، ونسأل عن جنسيتنا، نجيب تلقائياً: «مسلم». ان تقسيم المجتمعات على أساس الهوية الدينية كان ـ ولم يزل بالنسبة لليهود ـ أمراً بديهياً لا يخطر على البال غيره أو سواه.

القضية الأساسية الكبرى كانت، بالنسبة للجميع، قضية العدل. هل وفر النظام الإسلامي الوسيطي العدل أم لا: هل كانت الأقليات غير المسلمة مضطهدة؟... نترك الجواب إلى مؤرخ غربي من ألمع مؤرخي عصرنا، يعسر ان يتهم بالتعاطف مع الإسلام، كلود كاهن (Claude Cahen): طوال القرون الإسلامية الكلاسيكية لم يسجل إلا اضطهاد واحد ضد الذميين، وهو الذي أمر به الفاطمي الحاكم. والذي كان له وقع عظيم في الشرق والغرب بسبب مفاجأته وتدمير ضريح السيد المسيح. لكن الأمر كان متعلقاً بخليفة موسوس قد لا يعزى قراره المبهم إلى تفكير طبيعي سليم. ثم انه هو نفسه نقض قراره في آخر حكمه، ورجع خلفاؤه، إلى نهاية الأسرة، إلى التقاليد السابقة المقامة على تسامح عريض جداً (انظر:

Encyclopédie de I`Islam article Dhimma, II, ٢٥٦ (texte français).

ثم ان نظام الذمة ليس بنداً من بنود العقيدة والإيمان انما هو وليد التفاعلات التاريخية في ظروف مواجهة وحرب تم على مراحل وفي هذا السياق يمكن الرجوع إلى

Antaine Fattal Le Statut légal des non-musulmans en pays d`Islam, éd, de Beyrouth ١٩٥٨).

وهو لم يأخذ شكله المتكامل إلا في أيام المتوكل (٢٣٢-٢٤٧/٨٤٧-٨٦١) - انظر الطبري: تاريخ الرسل والملوك، ط، دار المعارف، مصر ١٩٦٨، ج٩ - ص ١٧١، ١٧٥، ١٩٦) وفي الواقع لم يكن العمل بنظام الذمة إلا بصورة متقطعة تمليها الظروف. القاعدة، كما يقول كلود كاهن، كانت عريض التسامح.

نضيف انه لا ذكر لنظام الذمة في القرآن، ولا ذكر له في الصحيفة التي أصدرها الرسول عليه الصلاة والسلام عندما دخل المدينة. والتي يمكن ان نعتبرها دستور أول دولة أقيمت في الإسلام على النمط التعددي، لأنها تقبل في صلبها المسلمين وغير المسلمين، وتشرك غير المسلمين في الحياة السياسية، وكذلك في الدفاع عن المدينة. تنص الصحيفة، في رواية سيرة ابن هشام: «ان يهود بني عوف أمة مع المؤمنين (أما رواية أبي عبيد في الأموال فهي: «من المؤمنين»، وهي أبعد مدى في مضمراتها)، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم، مواليهم وأنفسهم، إلا من ظلم وأثم، فإنه لا يوتغ إلا نفسه وأهل بيته» وتنص الصحيفة أيضاً: «ان على اليهود نفقتهم، وعلى المسلمين نفقتهم، وان بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة. وان بينهم النصح والنصيحة، والبر دون الإثم». لكن لم يكتب النجاح لهذه التجربة لأسباب تاريخية جرت اليهود إلى التواطؤ مع أعداء «أهل الصحيفة». ففشلت في النهاية التجربة لأسباب ظرفية أدت إلى مصادمات قاسية وإلى طرد اليهود من المدينة لأسباب أمنية قاهرة. غير ان المبدأ يبقى. (انظر محمد الطالبي، محمد باني أمة، في دراسات في تاريخ إفريقية. ط، الجامعة التونسية، تونس ١٩٨٢، ص ٨٠ - ٨١

وهذا ما يدعوني في هذا السياق إلى ان أعود إلى نظرية تدخل في نطاق الفهم المقاصدي لنصوصنا، كنت طرحتها فيما سبق وعبرت عنها «بالسهم الموجه». أي السهم الذي يضبط الهدف والاتجاه. بالرغم من ثقل التاريخ الذي لا يترك السهم يتجه نحو الهدف المقصود عبر خط مستقيم غير ذي عوج. بل، تحت تأثير ضغوط الواقع والعقليات المواكبة له، قد تنسى مقاصد النص، ولا ينظر إلى اتجاه السهم، ويقع الانزلاق والانحراف عن الهدف. وهذا ما وقع فيما يخص معاملة من أطلق عليهم اسم «أهل الذمة». هدف الصحيفة، أي دستور المدينة، هو إنشاء مجتمع واحد، تعددي الأديان والهويات، على أساس التضامن والعدل والمساواة، وهذا نظام شبيه تماماً بالنظم «الفدرالية» اليوم، هو نظام أمم متحدة، لها خصوصياتها المميزة، متساوية في الحقوق والواجبات ضمن مجموعة واحدة، لا احتقار فيها ولا إهانة ولا حد من الحريات لأهل هذا الدين أو ذاك. فلنستخلص ان مقاصد الشارع، التي يشير إليها ما سميناه بالسهم الموجه والتي ينبغي ان نواصل السير في اتجاهها ونجتهد في تحقيقها ترتكز على مجموعة من القيم: حرية الاعتقاد، المساواة في الحقوق والواجبات، التضامن والعدل، وقبول التعددية. وما لم يتحقق ماضياً يبقى قابلاً للتحقيق حاضراً ومستقبلاً عملاً بسنة التقدم. الماضي ليس فخراً ولا حسرة، إنما هو عبرة، والمستقبل أمل مفتوح أبداً وموكول لاجتهادنا.

تحليلنا يفيد ان ما يسمى بإحكام أهل الذمة كانت، في كثير من أشكالها الاحتقارية والاستفزازية، انحرافاً عن مقاصد الشارع. لكن ينبغي أيضاً ألا نقع في المغالات لا طرداً ولا عكساً. لا ننكر ان أهل الذمة تعرضوا إلى ضروب عديدة من الإهانات والإذلال، لكن ينبغي ألا نهول ولا نعمم. كانت التضييقات تنحصر في فترات التأزم، وهي فترات محدودة زماناً ومكاناً، ولم تبلغ قط هذه التضييقات حد التطرف الجماعي وتصفية غير المسلمين، كما وقع بالأندلس وصقلية بالنسبة للمسلمين. لم يعرف الإسلام دواوين التفتيش بفضل النص القرآني الصريح الذي لا يقبل التجاوز وفرت كل النظم الإسلامية، حتى في أسوأ الحالات، حرية الاعتقاد إلى غير المسلمين إلى حد ان ذلك كان يشترط بأوضح عبارة في مَنْ يرغب في

الدخول إلى الإسلام، وكان الموثقون يلتزمون ذلك كما يتضح من هذه الوثيقة التي نقلها عن الفقيه الموثق محمد بن أحمد الأموي المعروف بابن العطار من كتاب الوثائق والسجلات، تحقيق: ب، شالميتاوف، كورينطي P. Chalmeta et F. Corriente مدريد ١٩٨٣، ص٤٠٥.

«أشهد فلان بن فلان الإسلامي شهداء هذا الكتاب في صحته وجواز أمره وثبات ذهنه وعقله انه نبذ دين النصرانية، رغبة منه، ودخل في دين الإسلام رغبة فيه... وكان إسلامه، طائعاً آمناً غيرفار من شيء ولا مكره ولا متوقع لأمر، على يد فلان...».

كما نضيف ان النظم الإسلامية الوسيطية وفرت كلها إلى الأقليات الدينية حق التحاكم فيما بينهم إلى قضاتهم طبق شريعتهم وأحكامهم. فهل يوجد اليوم نظام غربي يسمح للأقليات الإسلامية المهاجرة نفس هذا الامتيازات؟! نعم! لم يكن في أي عصر من العصور ـ بما في ذلك عصرنا ـ وضع الأقليات، على اختلاف أجناسها وأديانها، وردياً ذهبياً. وفي الانتفاضات الداخلية القائمة في يومنا هذا شرقاً وغرباً دلالة واضحة على ذلك، وهذا ما يدعونا إلى الحذر في الإدانة. وعلى سبيل المثال أحيل من يريد ان يطلع على حياة اليهود المغاربة في العصر الوسيط، من خلال وثائق الجنيزة التي كتبوها بأيديهم والتي تعكس بصدق ظروف حياتهم الاجتماعية والاقتصادية، على مؤلفات عالم يهودي من أبرز علماء عصرنا، شلوم دوف قويتاين (Shelomo Dov Goitein). وكنا عرفنا ببعضها في وقتها في الصحافة التونسية.

ان التاريخ الإسلامي، كالتاريخ الإنساني عموماً. مليء بالانزلاقات والخروج عن الروح القرآني، وهو خروج قد يصل أحياناً إلى أبشع ما تكون عليه الانحرافات: حروب، وإراقة دماء، وظلم بكل أنواعه، وتعذيب، ورد السيئة لا بالحسنة بل بأسوأ وأشنع منها. وهكذا تنعكس الآية في كثير من الحالات، ويسود الظلم وتسود القسوة والفتن. والمسلمون وأهل الذمة في ذلك سواء. فلنتذكر أحداث سقيفة بني ساعدة التي كادت تفضي إلى فتنة بين المهاجرين والأنصار، والرسول لم يدفن بعد! مات عمر مقتولاً. وقتل عثمان مغتالاً. ورفعت المصاحف في صفين، لا تحاكما لكلام الله

وانما خديعة ومكراً. وقتل علي في الصلاة. وقتل ابنه ـ حفيد رسول الله ـ في كربلاء في أقسى الظروف. فهل هناك أشنع من هذه الانحرافات وهي قل من كثر؟!

كان لأهل الذمة نصيبهم من الألم. نحن لا نجهل ولا نخفي. سامهم الخليفة الموحدي أبو يوسف المنصور (٥٨٠-٥٩٥/١١٨٤-١١٩٨) أشنع ألوان الإهانة، مسلطاً نقمته على اليهود بالخصوص (انظر عبد الواحد المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ط: القاهرة ١٣٨٣/١٩٦٣، ص٣٨٣، وفيما يخص أهل الذمة بالمغرب، وانقراض المسيحية انظر بحثنا:

Le Christianisme maghrébin: de la conquête musulmane à sa disparition, dans Indige nous Christion communities in Islamic Lands, edited by M. Gervers and J.B. Bikhazi, Toronto (Canada),١٩٩٠, p.٣١٣-٣٥٥).

ولم يدم الظلم الذي سلط على أهل الذمة طويلاً، فقد زال بزوال الخليفة الموحدي. إذن ينبغي ألا نعمم وألا نبالغ، لأن المبالغة والتعميم تحريف وانحراف أيضاً. كما ينبغي ألا نسقط الحاضر على الماضي، فعقلياتنا اليوم ليست بعقليات أجدادنا، وليس منطقنا بمنطقهم ولا موازيننا بموازينهم. المهم هو إننا نجد في نصوصنا المؤسسة الموارد التي تمكننا من ان نسير دائماً نحو عالم أفضل وأكثر عدلاً، في اتجاه ما سميته «بالسهم الموجّه».